قياس أثر الإدخار والاستثمار علي النمو الاقتصادي في الكويت

علي سالم علي الحصينان*

*على سالم على الحصينان موظف فى الديوان الاميرى بالكويت ، بكالوريوس ادارة اعمال ، دبلوم الدراسات الاسيوية ، ماجستير فى الدراسات الاسيوية ، دكتوراه الدراسات التجارية والادارية

Email : dr.ali1981ku@gmail.com

الملخص

يهدف البحث إلي بيان أثر الإدخار والاستثمار علي النمو الاقتصادي بالكويت، وتعتبر الاستثمارات المحلية والأجنبية من أهم وسائل تمويل برامج التنمية، وتتمثل مشكلة البحث في **السؤال التالي:** هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في الكويت؟، وترجع أهمية البحث إلي دور البارز الذي يلعبه كل من الإدخار والاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بإعتبارهما من المتغيرات البارزة والحاسمة في تحديد معدلات النمو الاقتصادى، لأن زيادة معدلات الإدخار سوف تزيد من معدلات الإستثمار والتي تؤدى بدورها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، وزيادة قدرة الاقتصاد الذاتية على التطور باستمرار، ويتمثل فرض البحث في بيان مدي صحة وجود علاقة بين الإدخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في الكويت، وتبين صحة الفرض البحثي، وأوصي البحث بضرورة إعطاء المزيد من الحوافز للاستثمارات وتقديم المزايا للمستثمرين، وضرورة زيادة تحفيز القطاع الخاص في المجال الإستثماري بتقديم المزايا الضريبية والجمركية، وضرورة زيادة الاستقرار السياسي والأمني لما له من تأثير إيجابي علي الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الإدخار، الاستثمار، النمو الاقتصادي، عجز الموازنة، الصادرات، الواردات.

Abstract

The research aims to demonstrate the impact of saving and investment on economic growth in Kuwait, and local and foreign investments are among the most important means of financing development programs. The research problem is the following question: Is there a statistically significant relationship between saving, investment and economic growth in Kuwait ?, The importance of the research is due to the role of The prominent figure that saving and investment play in the process of economic development, as they are among the prominent and decisive variables in determining economic growth rates, because an increase in saving rates will increase investment rates, which in turn leads to an increase in productive capacity, and an increase in the economy's own ability to develop continuously. The research imposed a statement on the extent of the validity of the relationship between saving, investment and economic growth in Kuwait, and demonstrated the validity of the research hypothesis. The research recommended the necessity of giving more incentives for investments and providing benefits to investors, the need to increase stimulation of the

private sector in the investment field by providing tax and customs benefits, and the need to increase political stability And security because of its positive impact on investment.

Key words: saving, investment, economic growth, budget deficit, exports, imports.

١- مقدمة:

تعد الاستثمارات الأجنبية من أهم وسائل تنمية وتنويع الموارد المالية في الاقتصاد المعاصر، ولا نغالي حين القول أن الاستثمارات الأجنبية تعد المصدر الرئيسي الذي تقوم عليه اقتصاديات وموازنات العديد من الدول. غير أن تنويع وزيادة الموارد المالية من الاستثمارات الأجنبية يتوقف على متغيرات كثيرة. منها: تنظيم وتوجيه تلك الاستثمارات بما في ذلك سياسات وإجراءات وحوافز جذب الاستثمارات وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النجاح المستهدف[١].

وباستعراض مهام هيئات الاستثمار في الدول المختلفة يمكن جمعها على **النحو الأتي**[٢]:

أ . تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة.

ب . متابعة ورقابة إنجازات وممارسات الشركات الاستثمارية الأجنبية.

ج. تقديم المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية. وحل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب. وتوفير المعلومات والبيانات الاقتصادية والسوقية والثقافية لهم.

د . اختيار مستوى التقنية وأنواعها ووضع الضوابط الملائمة مع متطلبات السوق والتنمية.

هـ . تصميم سياسات لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. ووضع الضوابط الكفيلة بتحقيق أهداف الدولة

و . تسويق فرص الاستثمار المتاحة في الخارج والداخل.

٢- مشكلة البحث:

يعد الاستثمار والإدخار أحد أهم المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وقد بذلت الحكومة الكويتية جهوداً كبيرة لتنشيط الاستثمارات، ولذلك بهيكلية السياسات المالية والنقدية لزيادة المدخرات

(١) ميشيل تودارو، ترجمة : محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، (الرياض: دار المريخ، ٢٠٠٧).

(2)**Shapiro** Edward , "**Macroeconomic Analysis**", Thomson learnining,1995.

المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وفتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وعليه مشكلة البحث في محاولة الإجابة **عن السؤال التالي:**

هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في الكويت؟.

٣- أهية البحث:

ترجع أهمية البحث إلي دور البارز الذي يلعبه كل من الإدخار والاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بإعتبارهما من المتغيرات البارزة والحاسمة في تحديد معدلات النمو الاقتصادى، لأن زيادة معدلات الإدخار سوف تزيد من معدلات الإستثمار والتي تؤدى بدورها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج مزيد من السلع والخدمات، مما يترتب عليه زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد الذاتية على التطور بصورة مستمرة.

٥- فروض البحث: يتمثل فرض البحث في **الفرض التالي:**

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في الكويت.

٦- أهداف البحث: يهدف هذه البحث إلى تحقيق **الأتي:**

أ- بيان أثر الإدخار والاستثمار علي النمو الاقتصادي بالكويت.

ب- بيان أهم المحددات الأخري التي تؤثر علي النمو الاقتصادي في الكويت بجانب الاستثمار والإدخار، وذلك للخروج بمجموعة من التوصيات تعمل علي جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلي الكويت.

١٠- منهج البحث: إرتكز منهج البحث فى هذه البحث على جانبين، **هما:**

الأول: الجانب النظري: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج التاريخي، فالجانب التحليلي يظهر من خلال تناول موضوع البحث بشئ من التفصيل.

الثانى: الجانب التطبيقى: تم استخدام الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات، وكذلك استخدام الأساليب القياسية لاختبار وقياس العلاقة بين المتغيرات الخاضعة للدراسة، ولقياس أثر

الإدخار والاستثمار على النمو الاقتصادي فى الكويت، حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد **Multi Regression** لتقدير المعلمات باستخدام **برنامج SPSS**.

وتشتمل متغيرات البحث على متغيرات مستقلة ومتغير تابع، **كالأتي:**

بناء النموذج الرياضي:

$$GDP=a_0+a_1X_1+a_2X_2+a_3X_3+a_4X_{4+}a_5X_{5+}a_6X_{6+}a_6X_{6+}\ldots\ldots a_{11}X_{11}$$

- **المتغير التابع: (GDP)**: معدل النمو الاقتصادي في الكويت.
- **المتغرات المستقلة:**

X_1: الإدخار المحلي.

X_2: الاستثمار المحلي.

X_3: الفجوة الداخلية (الإدخار المحلي – الاستثمار المحلي).

X_4: الصادرات.

X_5: الورادات.

X_6: الفجوة الخارجية (الصادرات – الواردات).

X_7: الاستثمار الأجنبي المباشر.

X_8: صافي الميزانية.

X_9: معدل التضخم.

X_{10}: معدل البطالة.

X_{11}: نسبة الإيرادات السياحية الي إجمالي الناتج المحلي.

١١ – <u>خطة البحث:</u> تم تناول هذا البحث من خلال **المحاور التالية:**

المحور الأول: نبذة عن الاقتصاد الكويتي.

المحور الثاني: التحليل الاقتصادي لأثر الإدخار والاستثمار على النمو الاقتصادي في الكويت.

المحور الثالث: قياس أثر الادخار والاستثمار علي النمو الاقتصادي في الكويت.

المحور الأول

نبذة عن الاقتصاد الكويتي

لا تزال دول مجلس التعاون تعتمد على النفط بنسبة كبيرة تبلغ ٣٢,٢% من مجموع صادراتها و١٩% من ناتجها المحلي الإجمالي[٣] في عام ٢٠١٨. وبالرغم أن نسبة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون سجلت ارتفاعاً في السنوات القليلة الماضية، إلا أن نمو هذا القطاع وتوسعه لا يزال مرتبطاً بطرائق مباشرة، أو غير مباشرة، بالقطاع النفطي ودورة أسعار النفط، من خلال آلية الإنفاق الحكومي، إضافة إلى نسب التركز التي لا تزال عالية في الصادرات، وفي إيرادات الدول من النفط، ويمكن أن تتأثر دول مجلس التعاون بانخفاض أسعار النفط من خلال ثلاث قنوات رئيسة هي: الدخل والإنفاق، وتفارق الدورات الاقتصادية (مقارية بالولايات المتحدة)، وسعر الصرف.

وأكبر دليل على كبر التحديات التي أصبح من المتعين على دول الخليج أن تواجهها، اقتصادياً واجتماعياً بسبب أزمة أسعار النفط الراهنة، قول أحد أشهر محللي صحيفة المال والأعمال في جريدة "فايننشال تايمزا"، بقرب نهاية قوة البترو دولار"[٤].

وقد أدت التحديات الاقتصادية المطردة التي باتت تواجهها دول الخليج العربية في ضوء التراجع المستمر في أسعار النفط، إلى إعادة ترتيب أولويات أجندة الأمن الخليجي، بما يواكب التطورات المحتملة في الحاضر والمستقبل، ومن ثم أصبح الأمن الاقتصادي بمعناه الشامل متعدد الأبعاد، يشغل مكانة متقدمة في أجندة الاهتمام الخليجي الرسمي، ولذلك لم يكن غريباً أن يسلط خطاب القيادة السياسية في دول الخليج الضوء بشكل ملحوظ منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي– على أهمية البعد الاقتصادي للأمن الوطفى بمختلف روافده، وعليه تم البدء بمعالجات وخطوات اقتصادية وبرامج تهدف إلى الترشيد وخفض بنود الميزانية لمعالجة النقص في الموارد المالية"، بل وترشيد المصروفات الحكومية، وبالتوازي مع ذلك؛ بادرت العديد من دول الخليج إلى اتخاذ خطوت عملية ملموسة لجهة إدخال إصلاحات في هيكل اقتصادها القومي.

---

(٣) جدول (٤-١٤) بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، ٢٠١٩.

(4) Philip Stephen: "The Petrodollar Age is no more". Financial Times, Feb 11, 2016. P. 6

وقد أعلنت حكومة الكويت عزمها اتخاذ عدة إجراءات لتقليص النفقات العامة، ومن بين هذه الاجراءات المقترحة: تخفيض مخصصات العلاج بالخارج، وزيادة إيجارات أملاك الدولة، وتطبيق قانون االضريبة، وتعديل أسعار البنزين والكهرباء والمياه وفق نظام الشرائح(٥).

كما بادر القطاع الخاص ممثلاً في غرفة تجارة وصناعة الكويت إلى تقديم رؤية مكتوبة للإصلاح المالي والتنموي في ضوء انخفاض أسعار النفط، ورغم أهمية هذه؛ الإجراءات في الحد من عجز الموازنات العامة لدول الخليج، لاسيما في السنوات الخمس المقبلة، إلا أنها لن تكون كافية على المدى البعيد. فعلى سبيل المثال وفر تقلص دول الخليج للدعم على أسعار الوقود ما يعادل ٧ مليارات دولار في ٢٠١٦، أي أقل من ١% من ناتجها المحلي السنوي، في حين بلغ العجز فى موازنات عام ٢٠١٦ نحو ١٢,٤% من هذا الناتج(٦).

ويجدر بدول الخليج القيام بعملية إصلاح اقتصادي ومالي شاملة تتضمن إعادة هيكلة جذرية لبنية الاقتصادات الخليجية، لتحويلها من اقتصادات ريعية أحادية مصدر الدخل، لتصبح اقتصادات متنوعة مصادر الدخل وتركز على قطاعات إنتاجية غير نفطية.

ويلعب النفط دوراً حيوياً في عملية التنمية العربية، فهو يمثل أهم مصدر للدخل القومي في الدول العربية النفطية خصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تصديره للأسواق العالمية، والحصول على الإيرادات المالية اللازمة، لتمويل متطلبات التنمية من سلع وخدمات.

وقد جاءت أهمية النفط باعتباره سلعة استراتيجية، تعتبر مادة أساسية في الصناعة لها أثر فعال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي.

ويعتبر النفط كذلك سلعة مهمة في التجارة الدولية، ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة، وبدرجة أقل للدول المستهلكة، وذلك من خلال إيرادات الضرائب على استهلاكه وما شابه ذلك. وتمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة مرتفعة من التجارة العالمية خاصة أنه يتدفق من مجموعة من الدول باتجاه مجموعة أخرى، مما يجعل لأي تغير في أسعاره أثرا كبيراً على الميزان التجاري وعلى مستوى الأداء الاقتصادي لكل من الدول المصدرة والمستوردة(٧).

---

(٥) صحيفة "الأنباء" الكويتية، ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٦، (اجراء لتقنين افنفاق الحكومى"، العدد (١٤٣٦٩)، ص١. وأنظر أيضاً صحيفة "السياسة" الكويتية، ٣ إبريل/نيسان، العدد (١٦٩٨٦)، ص١.

(٦) وكالة موديز للتصنيف الائتمانى: "انهيار النفط"، ٢٢-١٢-٢٠١٥، (تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/٢٦).

(٧) جميل طاهر، النفط والتنمية فى الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤، ص١.

وأظهرت تجارب التنمية في العقدين الماضيين وبداية العقد الحالي من القرن الواحد والعشرين أن النفط العربي قد مارس ولا زال آثارا مباشرة وغير مباشرة على التنمية في الدول العربية وعلى التكامل الاقتصادي بينهما[٨].

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

١- الأهمية النسبية للقطاع الاقتصادية الرئيسية في الكويت.

ويبين الجدول التالي الأهمية النسبية للقطاع الاقتصادية الرئيسية في الكويت:

جدول (١): الأهمية النسبية لقطاع الزرعة والصناعة والخدمات في الكويت خلال (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	إجمالي القيمة المضافة مليار دولار	إجمالي العمالة مليون	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات	
			% من القيمة المضافة	% من العمالة	% من القيمة المضافة	% من العمالة	% من القيمة المضافة	% من العمالة
١٩٩٠	١٨.٤	٠.٩	٠.٤٣	٢.٣	٧٤.١	٢٣.٨	٢٥.٥	٧٣.٩
١٩٩١	١١	٠.٩	٠.٤٣	٢.٢	٧٤	٢٣.٦	٢٥.٦	٧٤.٢
١٩٩٢	١٩.٩	٠.٨	٠.٤٢	٢.٢	٧٣.٧	٢٣.٣	٢٥.٩	٧٤.٦
١٩٩٣	٢٣.٩	٠.٨	٠.٤٢	٢.١	٧٣.٢	٢٣.١	٢٦.٤	٧٤.٧
١٩٩٤	٢٤.٨	٠.٨	٠.٤٣	٢.١	٧٢.٥	٢٣.١	٢٧.١	٧٤.٨
١٩٩٥	٢٧.٢	٠.٨	٠.٤٢	٢.١	٧٢.١	٢٣.١	٢٧.٥	٧٤.٨
١٩٩٦	٣١.٥	٠.٨	٠.٣٩	٢.٢	٧١.٧	٢٣.٠	٢٧.٩	٧٤.٨
١٩٩٧	٣٠.٤	٠.٨	٠.٤٠	٢.٢	٧١.٢	٢٢.٨	٢٨.٤	٧٥.٠
١٩٩٨	٢٥.٩	٠.٩	٠.٤٥	٢.٢	٧٠.٥	٢٢.٢	٢٩.١	٧٥.٦
١٩٩٩	٣٠.١	١.٠	٠.٤٣	٢.٣	٧٠.١	٢٢.١	٢٩.٥	٧٥.٦
٢٠٠٠	٣٧.٧	١.٠	٠.٣٦	٢.٤	٦٩.٨	٢١.٨	٢٩.٨	٧٥.٧
٢٠٠١	٣٤.٩	١.٠	٠.٤٥	٢.٥	٦٩.٣	٢١.٥	٣٠.٣	٧٦.١
٢٠٠٢	٣٨.١	١.١	٠.٥٢	٢.٥	٦٨.٥	٢١.٣	٣١.٠	٧٦.٢
٢٠٠٣	٤٧.٩	١.١	٠.٤٥	٢.٥	٦٨.١	٢١.٠	٣١.٤	٧٦.٤
٢٠٠٤	٥٩.٤	١.١	٠.٤٠	٢.٦	٦٧.٤	٢٠.٩	٣٢.٢	٧٦.٥
٢٠٠٥	٨٠.٨	١.٢	٠.٣٠	٢.٧	٦٧.١	٢٠.٧	٣٢.٦	٧٦.٦
٢٠٠٦	١٠١.٥	١.٢	٠.٢٤	٢.٧	٦٦.٨	٢١.٨	٣٣.٠	٧٥.٦
٢٠٠٧	١١٤.٦	١.٣	٠.٢١	٢.٦	٦٦.٥	٢٣.١	٣٣.٣	٧٤.٣
٢٠٠٨	١٤٧.٤	١.٤	٠.١٦	٢.٥	٦٦.٤	٢٥.١	٣٣.٤	٧٢.٣
٢٠٠٩	١٠٦	١.٥	٠.٢٦	٢.٥	٦٦.٢	٢٥.٠	٣٣.٥	٧٢.٥
٢٠١٠	١١٥.٤	١.٦	٠.٤٥	٢.٥	٦٦.١	٢٥.٣	٣٣.٥	٧٢.٣

(٨) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، الجزء الثاني، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ص ٩٤٢-٩٤٣.

تابع جدول (١): الأهمية النسبية لقطاع الزرعة والصناعة والخدمات في الكويت خلال (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	إجمالي القيمة المضافة مليار دولار	إجمالي العمالة مليون	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات	
			% من القيمة المضافة	% من العمالة	% من القيمة المضافة	% من العمالة	% من القيمة المضافة	% من العمالة
٢٠١١	١٥٤	١.٧	٠.٤٤	٢.٥	٧٢.٧	٢٥.٤	٢٦.٨	٧٢.١
٢٠١٢	١٧٤.١	١.٩	٠.٣٦	٢.٤	٧٤.٨	٢٥.٥	٢٤.٨	٧٢.١
٢٠١٣	١٧٤.٢	٢.٠	٠.٣٦	٢.٤	٧٣.١	٢٥.٥	٢٦.٥	٧٢.١
٢٠١٤	١٦٢.٦	٢.١	٠.٤٥	٢.٤	٧٠.٥	٢٥.٤	٢٩.٠	٧٢.٢
٢٠١٥	١١٤.٦	٢.٢	٠.٥٤	٢.٣	٥٥.٩	٢٥.٢	٤٣.٥	٧٢.٥
٢٠١٦	١٠٩.٤	٢.٣	٠.٥٢	٢.٣	٥٢.١	٢٥.٤	٤٧.٣	٧٢.٣
٢٠١٧	١٢٠.٧	٢.٣	٠.٥٢	٢.٣	٥٥.٦	٢٥.٤	٤٣.٩	٧٢.٣
٢٠١٨	١٤٠.٦	٢.٣	٠.٤٤	٢.٣	٥٩.٦	٢٥.٤	٤٠.٠	٧٢.٣
متوسط	٧٨.٥	١.٣	٠.٤٠	٢.٤	٦٧.١٨	٢٣.٥	٣٢.٤	٧٤.٢
حد أدنى	١١	٠.٨	٠.١٦	٢.١	٥٢.١٣	٢٠.٧	٢٤.٨	٧٢.١
حد أقصي	١٧٤.٢	٢.٣	٠.٥٤	٢.٧	٧٤.٨١	٢٥.٥	٤٧.٣	٧٦.٦

المصدر: الباحث بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة .

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق:

أ- الأهمية النسبية لقطاع الخدمات: تتزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، سواء علي مستوي القيمة المضافة أو العمالة، فهو يحتل المرتبة الأولي، **كالأتي:**

- ✓ **بالنسبة للقيمة المضافة:** تزايدت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من سنة لأخري، فبلغت ٢٥,٥% عام ١٩٩٠ ثم ارتفعت أن وصلت إلي ٤٠% في عام ٢٠١٨.
- ✓ **بالنسبة لحجم العمالة:** تزايدت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في العمالة الوطنية من سنة لأخري، فتراوحت من ٧٢,١% إلي ٧٦,٦%

ب- الأهمية النسبية لقطاع الصناعة: تراجعت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة، سواء علي مستوي القيمة المضافة أو العمالة، فهو يحتل المرتبة الثانية، **كالأتي:**

- ✓ **بالنسبة للقيمة المضافة:** تراجعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من سنة لأخري، فبلغت ٧٤,١% عام ١٩٩٠ ثم تراجعت إلي أن وصلت إلي ٥٩,٦% في عام ٢٠١٨.
- ✓ **بالنسبة لحجم العمالة:** شبه ثبات نسبة مساهمة قطاع الصناعة في العمالة الوطنية من سنة لأخري، فبلغت ٢٣,٨% عام ١٩٩٠ ثم ارتفعت قليلاً الي ٢٥.٤% في عام ٢٠١٨.

ج- الأهمية النسبية لقطاع الزراعة: ضآلة الأهمية النسبية لقطاع الزراعة، سواء علي مستوي القيمة المضافة أو العمالة، فهو يحتل المرتبة الثالثة، **كالأتي:**

- ✓ **بالنسبة للقيمة المضافة:** ضآلة نسبة مساهمة قطاع الزراعة في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من سنة لأخري، فبلغت ٠,٤٣% عام ١٩٩٠ ونحو ٠,٤٤% في عام ٢٠١٨.
- ✓ **بالنسبة لحجم العمالة:** شبه ثبات نسبة مساهمة قطاع الزراعة في العمالة الوطنية من سنة لأخري، فبلغت ٢,٣% في عام ١٩٩٠ ووصلت ٢,٣% في عام ٢٠١٨.

٢- أهم جوانب الاقتصاد الكويتي:

٢-١- إنتاج المياه والكهرباء في الكويت:

تلعب الصناعة دورا مهما في التنمية الاقتصادية بما توفره من سلع وخدمات للسكان، كما تساهم بنصيب كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وتعمل الحكومة على تشجيع الصناعة عن طريق إنشاء الشركات الصناعية والمساهمة في هذه الشركات ومنح القروض والتسهيلات اللازمة، بالإضافة إلى توفير الهياكل الأساسية وتشجيع الصناعات الناشئة.

وتقوم الدولة بالدعم اللامحدود لقطاعي المياه والكهرباء يتمثل في إنشاء واستحداث محطات جديدة وتطوير المحطات القائمة، كما تولي الدولة إهتماماً في توعية المواطنين والمقيمين بسبل ترشيد استهلاك هذين المصدرين الهامين ويبين ذلك **الجدول التالي:**

جدول(٢): إنتاج واستهلاك المياه والكهرباء بالكويت خلال عامي (٢٠١٥، ٢٠١٦)

البـــــــيان		٢٠١٥	٢٠١٦	المتوسط
المياه العذبة بالمليون جالون	صافى الانتاج	١٣٠٤٢٣	١٣٠٦١٦	١٣٠٥١٩,٥
	صافى الاستهلاك	١٢٩٨١٨	١٣٣٠١٤	١٣١٤١٦
المياه قليلة المالحة بالمليون جالون	الانتاج	٢١٢٣١	١٨٩٦٤	٢٠٠٩٧,٥
	الاستهلاك	١٩٠٤٦	١٦٧٠٥	١٧٨٧٥,٥
الكهرباء بالمليون كيلو وات /ساعة	منتجة	٦١١١٩	٦٠٩٨٢	٦١٠٥٠,٥
	مستهلكة	٥٣٧٣٩	٥٣٥٨٤	٥٣٦٦١,٥

المصدر : وزارة الكهرباء بيانات منشورة، سنوات مختلفة.

وبدراسة متوسط كمية انتاج المياه العذبه بالجدول السابق: تبين أن صافى الانتاج بلغ نحو ١٣٠٥١٩,٥ مليون جالون، بينما بلغ متوسط صافى الاستهلاك نحو ١٣١٤١٦ مليون جالون بعجز يقدر بنحو ٩٩٧ مليون جالون، فى حين بلغ متوسط الانتاج من المياه قليلة الملوحة نحو ٢٠٠٩٧,٥ مليون جالون، وبلغ متوسط الاستهلاك نحو ١٧٨٧٥,٥مليون جالون بفائض انتاجى نحو ٢٢٢٢ مليون جالون.

وبدراسة انتاج الكهرباء تبين من نفس الجدول أن متوسط انتاج الكهرباء بلغ ٦١٠٥٠,٥ مليون كيلو وات/ساعة فى حين بلغت كمية الاستهلاك نحو ٥٣٦٦١,٥ مليون كيلو وات/ ساعة بفائض انتاجى نحو ٧٣٨٩ مليون كيلو وات/ساعة متوسط عامى (٢٠١٥، ٢٠١٦).

٢-٢- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الكويت:

تلعب الزراعة دورا هاما في اقتصاديات الدول المختلفة، وتتضح مساهمة القطاع الزراعي الكويتى في التنمية الاقتصادية من خلال مقابلة الطلب الإضافي على الغذاء الناشئ عن النمو السكاني وتسعى الدولة لتطوير القطاع الزراعي وتشجيع المزارعين من خلال تقديم الدعم المادي، وتزويدهم بالخدمات الزراعية لتنمية هذا القطاع وجعله مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي.

(أ) المساحة المزروعة وكمية الانتاج بالكويت:

يبين **الجدول التالي** المساحات المحصولية والانتاج كمية وقيمة من المزروعات المختلفة:

جدول (٣): انتاج المحاصيل حسب المساحة المحصولية والكمية والقيمة في عام٢٠١٨

البيان	المساحة المحصولية بالدونم*	الانتاج بالطن	قيمة الانتاج بالألف دينار
المزروعات الشتوية	٥٤٥٥٣	٢٩٠٦٠٠.١	٣٣٥٩٧.١
المزروعات الصيفية	١٩٤٧٠	٦٩٩٤٩	٥٣٧٧.٦
المزروعات شبة المستديمة	٦١٤٥٥	٦٠٧١٠.٢	١٤٧٩٢٥.٤
المزروعات المحمية	٤١٣١١	٣٩٥٦٤٠.٤	٣٩٧٢٥.٩
الاجمالى	١٧٦٧٨٩	٨١٦٨٩٩.٧	٢٢٦٦٢٦

المصدر : الادارة المركزية للاحصاء بدولة الكويت ، كتاب اللمحة الاحصائية، ٢٠١٩.

- الدونم =١٠٠٠متر مربع.

ويتبين من **الجدول:** أن المساحة المحصولية بالدونم والانتاج بالطن وقيمة الانتاج بالألف دينار كويتى خلال العام الزراعى ٢٠١٨ بلغ من اجمالى المزروعات الشتوية نحو ٥٤٥٥٣ دونم ومن المزروعات الصيفية نحو ١٩٤٧٠ دونم فى حين بلغت مساحة المزروعات شبة المستديمة نحو ٦١٤٥٥ دونم وبلغت مساحة المزروعات المحمية نحو ٤١٣١١ دونم فى حين بلغ اجمالي انتاج المزروعات بجميع أنواعها نحو ٨١٦٨٩٩,٧ طن باجمالى قيمة قدرها نحو ٢٢٦٦٢٦ ألف دينار كويتى وتساهم كمية الانتاج من المزروعات الزراعية فى رفع الناتج المحلى الاجمالى.

(ب) الثروة الحيوانية والسمكية:

بدارسة الانتاج الحيوانى بدولة الكويت عام ٢٠١٦ يتبين أن اجمالى عدد الأبقار المنتجة نحو ٢٥,١ألف رأس قطعة واجمالى كمية الاغنام المنتجة نحو٥١٦,٧ ألف رأس بينما بلغ اجمالى كمية الماعز المنتجة ١٥٠,٥ ألف رأس وبلغ اجمالى عدد الدواجن ٤٣,٨ مليون دجاجة وبلغ عدد الابل ٨٨٨٨ قطعة، وهذا يوضح مدى مساهمة الانتاج الحيوانى فى رفع معدلات الناتج المحلى.

فى حين بلغت كمية الاسماك المنتجة بجميع أصنافه نحو ٤,١٤ ألف طن باجمالى قيمة تقدر ١١٧٦٣ ألف دينار وهذا يعكس مدى دراسة قطاع الزراعة فى مدى مساهمته فى تحقيق الغذاء للافراد الكويتيين ومدى مساهمته فى رفع معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى مما يقلل من وارادت بعض السلع الزراعية التى تساهم فى تحقيق الاشباع من السلع الغذائية بالمجتمع الكويتى.

٢-٣- القوة العاملة في الكويت:

أدى النمو المتزايد في الاقتصاد الكويتي إلى ظهور فرص عمل كثيرة ومتنوعة، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الطلب على العمالة سواء الوطنية منها أو الوافدة وذلك لتغطية احتياجات العمل في مختلف المجالات، وسوف يتم تناول قوة العمل فى كلا من القطاع الحكومى والقطاع الخاص الكويتى وبيان معدلات البطالة ومدى أثر التشغيل الكامل على زيادة معدلات النمو الاقتصادى ورفاهية الفرد الكويتى.

جدول(٤): القوة العاملة فى القطاع الحكومى الكويتى في عام ٢٠١٦"بالألف عامل"

الجنسية	النوع	وظائف قيادية	وظائف عامة	عقود ووظائف خاصة	وظائف فنية مساعدة	وظائف معاونة	الجملة
كويتى	ذكر	٤٥٦	١٠٠,١	٨,١	٥٩١	١,٩٦	١١١,١
	انثى	٣٦	١٣,٢	٢,٤	٧٣	٠,٥٧٤	١٦,٣
غير كويتى	ذكر	٠	٦,٢	٤,٨	٨٨	٠,٠٣٢	٥٤,٧
	انثى	٠	٠,٧	٣٦,١	٥	٠,٠٠١	٣٦,٨
جملة	ذكر	٤٥٦	١٠٦,٣	٥٦,٤	٦٧٩	١,٩٩٢	١٦٥,٨
	انثى	٣٦	١٣,٣	٣٨,٥	٧٨	٠,٥٧٥	١٧١,٦
نسبة مساهمة الذكور والاناث الكويتيين فى العمل الحكومى		١٠٠	٩٤,١٣	١٤,٢٩	٨٧,٠٤	٩٨,٣٩	٦٧,٠٢
نسبة مساهمة الاناث الكويتيين فى العمل الحكومى		%٧,٣	٩,٩٥	٦,٢٤	٩٣,٥٩	٩٩,٨٣	٩,٤٧

المصدر: نشرة إحصاء العاملين في القطاع الحكومي وفقاً للحالة في ٢٠١٨.

ويتضح من الجدل السابق، **ما يلي:**

(أ) العاملون في القطاع الحكومي:

بلغ عدد العاملين الكويتيين من الذكور في هيكل القوة العاملة بالقطاع الحكومى عام ٢٠١٦ ونحو ١١١,١ألف عامل ومن الأناث نحو ١٦٢,٦ألف عاملة بمختلف الوظائف الحكومية التى تتمثل فى الوظائف القيادية، والوظائف العامة والعقود والوظائف الخاصة والوظائف الفنية والوظائف المعاونة حيث بلغ نحو ٣٦ عاملة بالوظائف القيادية وهذا أقل عدد عمال من الإناث بينما بلغ نحو ٧٣ بالوظائف الفنية وأما فى الذكور فقد بلغ ٤٥٦ عامل فى الوظائف القيادية ونحو ٥٩١

بالوظائف الفنية، وتمثل العمالة الكويتية فى الوظائف القيادية من الذكور والأناث ١٠٠% بينما تمثل العمالة الكويتية ١٤,٢% من الذكور ونحو ٩,٩٥% من الأناث فى الوظائف العامة، بينما تمثل العمالة الكويتية ١٤,٢٩% من الذكور و ٦,٢٤% من الإناث فى العقود والوظائف الخاصة.

(ب) العاملون فى القطاع الخاص:

يتبين من هيكل القوة العاملة فى القطاع الخاص خلال عام ٢٠١٦ أن عدد العاملين الكويتيين من الذكور بلغ نحو ٢٦,٣ ألف عامل ومن الأناث نحو ٣٠,٥ ألف عاملة بمختلف الوظائف الخاصة، بينما بلغ عدد العاملين غير الكويتيين من الذكور نحو ١١٤٢,٧ألف عامل والاناث نحو ١٠٦,٣١عاملة بمختلف الوظائف الخاصة.

المحور الثاني

التحليل الاقتصادي لأثر الإدخار والاستثمار على النمو الاقتصادي في الكويت

يؤثر المناخ الاستثماري في الدولة علي القدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وبالتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحقيق زيادة معدل النمو الاقتصادي[٩].

وهناك حد أدنى من الشروط الواجب توفرها لدخول الاستثمارات إلى أي بلد أي أن اتخاذ القرارات الاقتصادية مرهونة بضمان سلامة المشروع وحمايته وتعظيم الربح في ظل الفرص البديلة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف ولعل أهمها يتمثل في الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والأمني، والقانوني، والاقتصادي، والنقدي، والمالي المتزامن مع توافر البيانات المالية السليمة والمنتظمة وتوفر البنية الأساسية المادية والموارد البشرية المؤهلة فضلاً عن سعة السوق الداخلية المقرونة بالقوة الشرائية للمواطن[١٠].

([٩])غدير بنت سعد الحمود، **العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص فى إطار التنمية الاقتصادية السعودية**، رسالة ماجستير، (السعودية: جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية ، ٢٠٠٢)، ص ٥٢.

([١٠])مروة سعودى، مناخ الاستثمار فى مصر: دروس وتحديات، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس عشر، العدد الأول**،(القاهرة: معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٧)، ص ٣٤.

وكثير من العلوم الاجتماعية تمثل بنية متكاملة تتأثر وتؤثر بعلاقات ارتباط على بعضها البعض مع الأخذ في الاعتبار أن العلاقة السببية فيما بينها تخضع لمفهوم النسبية لكن علم الاقتصاد أكثر تحسس وارتباط بكل العلوم الاجتماعية، والطبيعية بشكل عام ولعله يمثل القاسم المشترك بين مختلف العلوم.

وتوجد مجموعة من المتغيرات تؤثر علي النمو الاقتصادي لأي دولة، يتمثل **أهمها** في الاستثمار الأجنبي المباش، والموارد الطبيغية كالنفط، اجمالي الصادرات، اجمالي الواردات، الانفاق العام، والايراد العام، الادخار المحلي، الديون الخارجية، التكوين الرأسمالي، الاستهلاك النهائي، معدل البطالة، ومعدل التضخم، الديون الخارجية، الإيرادات السياحية.....إلخ.

وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال **النقاط التالية:**

- مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت وفي العالم.
- نسبة مساهمة الاستثمارات في الناتج المحلي لبعض الانشطة الاقتصادية في الكويت.
- تحليل أثر الإدخار والاستثمار علي النمو الاقتصادي في الكويت.

١- مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت وفي العالم:

ويبين **الجدول التالي** تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت وفي العالم:

جدول (٥): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وفي الكويت خلال (١٩٩٥-٢٠١٨)

السنوات	العالم مليار دولار	الدول المتقدمة مليار دولار	الدول المتقدمة % من العالم	الدول النامية مليار دولار	الدول النامية % من العالم	الدول العربية مليار دولار	الدول العربية % من العالم	الكويت مليار دولار
١٩٩٥	٣٣١.١	٢١٧.٨	٦٥.٨	١١٣.٣	٣٤.٢	٢.٦	٠.٨	٠.٥
١٩٩٦	٣٨٦.١	٢٣٣.٤	٦٠.٥	١٥٢.٧	٣٩.٥	٣.٦	٠.٩	٣.٥
١٩٩٧	٤٨١.٩	٢٨٨.٧	٥٩.٩	١٩٣.٢	٤٠.١	٧.٣	١.٥	٢.١
١٩٩٨	٦٩٠.٩	٤٩٦.٨	٧١.٩	١٩٤.١	٢٨.١	٨.٧	١.٣	٦
١٩٩٩	١٠٨٦.٨	٨٥٤.٩	٧٨.٧	٢٣١.٩	٢١.٣	٢.٥	٠.٢	٧.٢
٢٠٠٠	١٣٨٧.٩	١١٣٥.٤	٨١.٨	٢٥٢.٥	١٨.٢	٢.٦	٠.٢	١.٥
٢٠٠١	٨١٧.٦	٥٩٧.٩	٧٣.١	٢١٩.٧	٢٦.٩	٧.٧	٠.٩	١١.٢
٢٠٠٢	٧١٦.١	٥٦٠.٦	٧٨.٣	١٥٥.٥	٢١.٧	٨.١	١.١	٠.٤
٢٠٠٣	٥٥٧.٩	٣٨٢.٨	٦٨.٦	١٧٥.١	٣١.٤	١٥.٧	٢.٨	٦.٧
٢٠٠٤	٧١٠.٨	٤٣٥.٧	٦١.٣	٢٧٥.١	٣٨.٧	٢١.٦	٣.٠	٢.٤
٢٠٠٥	٩١٦.٣	٥٨٢	٦٣.٥	٣٣٤.٣	٣٦.٥	٣٧.٧	٤.١	٢٣.٤
٢٠٠٦	١٤٦٢	١٠٣٢	٧٠.٦	٤٣٠	٢٩.٤	٧٠.٤	٤.٨	١٢.٢

تابع جدول (٥): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وفي الكويت خلال (١٩٩٥-٢٠١٨)

السنوات	العالم مليار دولار	الدول المتقدمة		الدول النامية		الدول العربية		الكويت مليار دولار
		مليار دولار	% من العالم	مليار دولار	% من العالم	مليار دولار	% من العالم	
٢٠٠٧	١٩٧١	١٣٩٨	٧٠.٩	٥٧٣	٢٩.١	٨١.٤	٤.١	١١.٥
٢٠٠٨	١٧٤٤	١٠٥٩	٦٠.٧	٦٨٥	٣٩.٣	٩٦.٨	٥.٦	١٤.٧
٢٠٠٩	١١٨٥	٦٧٤	٥٦.٩	٥١١	٤٣.١	٧٦.٢	٦.٤	١١.١
٢٠١٠	١٢٤٤	٦٧٠	٥٣.٩	٥٧٤	٤٦.١	٦٦.٢	٥.٣	١٣
٢٠١٤	١٢٦٠	٦٨٣	٥٤,٢	٥٧٧	٤٥,٨	٦٣	٥	١٢,٦
٢٠١٥	١٢٧٩	٧٢٦,٥	٥٦,٨	٥٥٢,٥	٤٣,٢	٦٥,٢	٥,١	٥,٢
٢٠١٦	١٣٠٩	٧٥٢,٧	٥٧,٥	٥٥٦,٣	٤٢,٥	٦٥,٥	٥	٦.١
٢٠١٧	١٣٥٦	٧٧٨,٣	٥٧,٤	٥٧٧,٧	٤٢,٦	٦٦,٥	٤,٩	٦.٩
٢٠١٨	١٣٩٨	٨٠٥,٣	٥٧,٦	٥٩٢,٧	٤٢,٤	٦٩,٩	٥	٣.٠

المصدر:- احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، **الأتي:**

أ- تستحوذ الدول المتقدمة علي النسبة الكبيرة من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، فتتراوح من (٥٣.٩%-٨١.٨%)، ولكنها تراجعت خلال الفترة من سنة لأخري، فكانت ٦٥.٨% في عام ١٩٩٥، ثم تراجعت إلي ٥٧,٦% في عام ٢٠١٨.

ب- تستحوذ الدول النامية علي النسبة الصغيرة من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، فتتراوح من (١٨.٢%-٤٦.١%)، ولكنها تزايدت خلال الفترة من سنة لأخري، فكانت ٣٤.٢% في عام ١٩٩٥، ثم تزايدت إلي ٤٢,٤% في عام ٢٠١٨.

ج- تستحوذ الدول العربية علي نسبة صغيرة جداً من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، فتتراوح من (٠.٢%-٦.٤%)، ولكنها تزايدت خلال الفترة من سنة لأخري، فكانت ٠.٨% في عام ١٩٩٥، ثم تزايدت إلي ٥% في عام ٢٠١٨.

د- تزايد الاستثمارات الأجنبية إلي الكويت من سنة لأخري، فكانت ٠,٥ مليار في عام ١٩٩٥، ثم تزايدت إلي أقصاها ٢٣,٤ مليار في عام ٢٠٠٥.

٢- نسبة مساهمة الاستثمارات في الناتج المحلي لبعض الانشطة الاقتصادية في الكويت

ويبين الجدول التالي ذلك:

جدول (٦)

نسبة مساهمة الاستثمارات في الناتج المحلي الاجمالي لبعض الانشطة الاقتصادية خلال (١٩٩٧-٢٠١٨)

السنوات	% التجارةمن إجمالى الناتج المحلي)	% الكيماويات من القيمة المضافة فى التصنيع)	% أغذية، مشروبات وتبغ من القيمة المضافة فى التصنيع)	% الآلات ومعدات النقل من القيمة المضافة فى التصنيع)	% صناعات تحويلية أخرى من القيمة المضافة فى التصنيع)	% منسوجات وملابسمن القيمة المضافة فى التصنيع)
١٩٩٧	٩٤,٦٩	٢,٤٤	٧,٧٥	٥,١٤	٧٧,٦٥	٧,٠١
١٩٩٨	٩٢,٠٦	٣,٧٨	٧,١٦	٤,٩٦	٧٧,٥٣	٦,٥٧
١٩٩٩	٩٣,١٨	٤,٢٧	٥,٩٤	٣,٠٨	٨١,٨٤	٤,٨٧
٢٠٠٠	٩٤,٣٢	٥,٣٦	٥,٧٤	٢,١٨	٨٢,٢٤	٤,٤٨
٢٠٠١	٩١,٤٧	٤,٣٧	٤,٧٣	١,٩٥	٨٥,٣٤	٣,٦١
٢٠٠٢	٩٢,٤٥	٢,٨٨	٤,٨١	١,٨٥	٨٧,٠٨	٣,٣٨
٢٠٠٣	٩٤,٩٥	٢,٦٨	٧,٥٤	٢,٤٩	٨٢,٦	٤,٦٨
٢٠٠٤	٨٥,٣٧	٢,١٦	٦,٩١	٢,٤٥	٨٤,٦١	٣,٨٦
٢٠٠٥	٨٦,٦٢	٣,١١	٨,١٣	٢,٢٨	٨٢,٢	٤,٢٨
٢٠٠٦	٨٦,٨٤	٣,١٤	١٠,٣٩	٣,٠١	٧٨,١٨	٥,٢٨
٢٠٠٧	٨١,٢٣	١٣,٢	٨,٦٩	٢,٤٢	٧٠,٦٣	٥,٠٦
٢٠٠٨	٨٦,٥٦	١٤,٨٢	٧,١	٢,٠٤	٧٢,١٤	٣,٩
٢٠٠٩	٨٩,٣	١٥,٥٦	٥,٥٩	٢,٠٥	٧٣,٧٤	٣,٠٦
٢٠١٠	٩٢,٢٤	١٥,٥٧	٤,٣٣	١,٨٢	٧٥,٥٦	٢,٧٢
٢٠١١	٨٩,٧١	١٥,١٧	٤,٧٩	٢,٥٣	٧٤,٥٢	٣
٢٠١٢	٩١,٧٣	١٦,٦٢	٤,٦٦	٢,٦	٧٣,٣	٢,٨٢
٢٠١٣	٩٢,٦٨	١٨,٤٣	٤,٩٣	٢,٩	٧٠,٨١	٢,٩٣
٢٠١٤	٨٨,٨٦	١٢,٠٢	٦,٩٨	٣,٠٢	٧٤,٤٨	٣,٥١
٢٠١٥	٩٧,٠٣	١٠,٤٥	٦,٥٤	٢,٥٩	٧٧,٣٧	٣,٠٥
٢٠١٦	٩٩,١٢	١٦,٦١	٥,٧٢	١,٨١	٧٣,٢	٢,٦٦
٢٠١٧	١٠١,٠١	١٤,٥٩	٥,٢	٢,٦	٧٥,١٧	٢,٤٤
٢٠١٨	٩٨,١١	١٤,٥٥	٥,٠٦	٢,٦٤	٧٥,٤٦	٢,٢٩
المتوسط	٩١,٨	٩,٦	٦,٣	٢,٧	٧٧,٥	٣,٩
الحد الادنى	٨١,٢	٢,٢	٤,٣	١,٨	٧٠,٦	٢,٣
الحد الاعلى	١٠١	١٨,٤	١٠,٤	٥,١	٨٧,١	٧

المصدر: حسبت من بيانات من وزارة الصناعة، سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول السابق: أن نسبة مساهمة الاستثمارات الكويتية فى قطاعات التجارة تمثل في المتوسط نحو ٩١,٨% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٨)، كما بلغت متوسط نسبة مساهمة الاستثمارات في الصناعات الكيماوية التى بلغت القيمة المضافة منها

خلال فترة الدراسة نحو ٩,٦%، وبلغت نسبة الاستثمارات الموجهة الي صناعة الاغذية نحو ٦,٣%، بينما بلغت نسبة مساهمة الاستثمارات الموجهة إلى صناعة الالات والمعدات الخفيفة والثقيلة نحو ٢,٧%، وأيضا بلغت نسبة الاستثمارات الموجهة إلى بعض الصناعات التحويلية نحو٧٧,٥%، ونسبة مساهمة الاستثمارات الموجهة الى صناعة المنسوجات ٣,٧%.

٣- تحليل أثر الإدخار والاستثمار علي النمو الاقتصادي في الكويت:

ويبين الجدول التالي ذلك:

جدول (٧): تحليل أثر الإدخار والاستثمار علي النمو الاقتصادي في الكويت خلال (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	معدل نمو الناتج المحلي %	الادخار المحلي		معدل البطالة %	معدل التضخم %	التكوين الرأسمالي الثابت مليار دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر		الإيرادات السياحة	
			القيمة مليار دولار	% من اجمالي الناتج المحلي				مليار دولار	% من اجمالي الناتج المحلي	القيمة مليار دولار	% من اجمالي الناتج المحلي
١٩٩٠	١٨.٤	-١	٠.٨	٤.٥	٠.٨	٩.٨	٣.٢	٠.٢	١.٣	٠.١	٠.٥
١٩٩١	١١.٠	-	-٧.٦	-٦٩.٢	٠.٥	٩.١	٤.٦	-	-١.٧	٠	٠.٠
١٩٩٢	١٩.٩	٢	١.٢	٦.١	٠.٧	-٠.٥	٤.٤	١.٢	٦.١	٠.١	٠.٥
١٩٩٣	٢٣.٩	٣٤.	٤.٩	٢٠.٧	٠.٨	٠.٤	٤.١	٠.٦	٢.٧	٠.٢	٠.٨
١٩٩٤	٢٤.٨	٨.٤	٦.١	٢٤.٧	٠.٧	٢.٥	٤.٠	-	-٦.١	٠.٣	١.٢
١٩٩٥	٢٧.٢	٤.٩	٦.٨	٢٥.١	٠.٨	٢.٧	٤.٠	-	-٣.٨	٠.٣	١.١
١٩٩٦	٣١.٥	٠.٦	٨.٩	٢٨.٢	٠.٧	٣.٦	٤.٨	١.٤	٤.٤	٠.٤	١.٣
١٩٩٧	٣٠.٤	٢.٥	٨.٢	٢٦.٩	٠.٧	٠.٧	٤.١	-	-٣.٣	٠.٤	١.٣
١٩٩٨	٢٥.٩	٣.٧	٢.٩	١١.٢	٠.٧	٠.١	٤.٨	-	-٧.٤	٠.٥	١.٩
١٩٩٩	٣٠.١	-	٦.٣	٢١.١	٠.٧	٣.٠	٤.٤	-	-٠.٢	٠.٣	١.٠
٢٠٠٠	٣٧.٧	٤.٧	١٤.٠	٣٧.٠	٠.٨	١.٨	٤.٠	-	-٠.٨	٠.٤	١.١
٢٠٠١	٣٤.٩	٠.٢	١٠.٥	٣٠.١	٠.٨	١.٣	٥.٠	-	-٥.٢	٠.٣	٠.٩
٢٠٠٢	٣٨.١	٣.٠	٩.٦	٢٥.١	١.١	٠.٩	٦.٥	-	-٠.٢	٠.٣	٠.٨
٢٠٠٣	٤٧.٩	١٧.	١٦.٤	٣٤.٣	١.٣	١.٠	٨.٠	-	-١٠.٢	٠.٣	٠.٦
٢٠٠٤	٥٩.٤	١٠.	٢٥.٤	٤٢.٧	١.٧	١.٢	١٠.٨	٢.٦	٤.٣	٠.٤	٠.٧
٢٠٠٥	٨٠.٨	١٠.	٤٢.١	٥٢.١	١.٦	٤.١	١٣.٣	٤.٩	٦.١	٠.٤	٠.٥
٢٠٠٦	١٠١.٥	٧.٥	٥٨.٤	٥٧.٥	١.٣	٣.١	١٦.٤	٨.١	٨.٠	٠.٥	٠.٥

تابع جدول (٧): تحليل أثر الإدخار والاستثمار علي النمو الاقتصادي في الكويت خلال (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	معدل نمو الناتج المحلي %	الادخار المحلي		معدل البطالة %	معدل التضخم %	التكوين الرأسمالي الثابت مليار دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر		الإيرادات السياحة	
			القيمة مليار دولار	% من اجمالي الناتج المحلي				مليار دولار	% من اجمالي الناتج المحلي	القيمة مليار دولار	% من اجمالي الناتج المحلي
٢٠٠٧	١١٤.٦	٦.٠	٦٣.٧	٥٥.٦	١.٥	٥.٥	٢٣.٥	٩.٧	٨.٤	٠.٥	٠.٤
٢٠٠٨	١٤٧.٤	٢.٥	٨٦.٢	٥٨.٥	١.٨	١٠.٦	٢٦.٠	٩.١	٦.٢	٠.٦	٠.٤
٢٠٠٩	١٠٦.٠	-٧.١	٥٠.٩	٤٨.٠	١.٦	٤.٦	١٩.٠	٧.٥	٧.٠	٠.٧	٠.٧
٢٠١٠	١١٥.٤	-٢.٤	٦٢.٣	٥٤.٠	١.٨	٤.٥	٢٠.٤	٤.٦	٤.٠	٠.٦	٠.٥
٢٠١١	١٥٤.١	٩.٦	٩٣.٨	٦٠.٩	٢.٢	٤.٨	٢٠.٩	٧.٥	٤.٩	٠.٦	٠.٤
٢٠١٢	١٧٤.١	٦.٦	١٠٦.٧	٦١.٣	٢.٦	٣.٣	٢٢.٣	٣.٩	٢.٢	٠.٨	٠.٥
٢٠١٣	١٧٤.٢	١.١	١٠١.٨	٥٨.٥	٢.٩	٢.٧	٢٥.٠	١٥.٢	٨.٧	٠.٦	٠.٣
٢٠١٤	١٦٢.٦	٠.٥	٨٦.٦	٥٣.٣	٢.٩	٢.٩	٢٦.٥	١٢.٦	٧.٨	٠.٦	٠.٤
٢٠١٥	١١٤.٦	٠.٦	٣٩.٢	٣٤.٣	٢.٢	٣.٣	٢٩.١	٥.٢	٤.٥	٠.٩	٠.٨
٢٠١٦	١٠٩.٤	٢.٩	٣١.٨	٢٩.١	٢.٢	٣.٢	٣٢.٨	٦.١	٥.٦	٠.٨	٠.٧
٢٠١٧	١٢٠.٧	-٤.٧	٣٩.٠	٣٢.٣	١.٨	٢.٢	٣٣.٥	٦.٩	٥.٧	٠.٦	٠.٥
٢٠١٨	١٤٠.٦	١.٢	٥٣.٧	٣٨.٢	٢.١	٠.٥	٣٥.٥	٣.٠	٢.١	٠.٧	٠.٥
المتوسط	٨٠.٤	٤.٦	٣٦.١	٣٣.٣	١.٥	٣.١	١٥.٢	٣.٤	٢.١	٠.٥	٠.٨
اقل قيمة	١١.٠	-٧.١	-٧.٦	-٦٩.٢	٠.٥	-٠.٥	٣.٢	-٤.٩	-١٠.٢	٠.٠	٠.٠
اكبر قيمة	١٧٤.٢	٣٤.٠	١٠٦.٧	٦١.٣	٢.٩	١٠.٦	٣٥.٥	١٥.٢	٨.٧	٠.٩	١.٩

جدول (٧): تحليل أثر الإدخار والاستثمار علي النمو الاقتصادي في الكويت خلال (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	الانفاق العام مليار دولار	الايراد العام مليار دولار	صافي الميزانية مليار دولار	واردات السلع والخدمات مليار دولار	صادرات السلع والخدمات	صافي الميزان التجاري مليار دولار	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	الايرادات النفطية		سعر الصرف	عدد السكان مليون
								القيمة مليار دولار	% من (م.ن.ح)		
١٩٩٠	٨.٩	٦.٩	-٢	١٠.٧	٨.٣	-٢.٤	٨.٨	٧.٦	٤١	٠.٢	٢.١
١٩٩١	٢٣.١	١٣.٣	-٩.٨	١٣.٨	١.٩	-١٢.٠	٥.٤	٠.٩	٨.٦	٠.٢	٢
١٩٩٢	١٨.٣	١٥.٧	-٢.٦	١٠.٨	٨.٠	-٢.٧	١١	٥.٩	٢٩.٥	٠.٢	١.٩
١٩٩٣	١٣.٢	١٣.٩	٠.٧	١٠.٦	١١.٤	٠.٨	١٣	٩.٨	٤١	٠.٣	١.٨
١٩٩٤	١٣.٠	١٤.٧	١.٧	١٠.٥	١٢.٦	٢.١	١٥	٩.٥	٣٨.٤	٠.٣	١.٧
١٩٩٥	١٢.٦	١٥	٢.٤	١١.٤	١٤.٢	٢.٨	١٦.٩	١٠.٣	٣٨	٠.٣	١.٦
١٩٩٦	١٣.٢	١٦.٦	٣.٤	١٢.٣	١٦.٥	٤.١	١٩.٤	١٢.٩	٤١	٠.٣	١.٦

تابع جدول (٧): تحليل أثر الإدخار والاستثمار علي النمو الاقتصادي في الكويت خلال (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	الانفاق العام مليار دولار	الايراد العام مليار دولار	صافي الميزانية مليار دولار	واردات السلع والخدمات مليار	صادرات السلع والخدمات مليار	صافي الميزان التجاري مليار دولار	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	الايرادات النفطية		سعر الصرف	عدد السكان مليون
								القيمة مليار دولار	% من (م.ن.ح)		
١٩٩٧	١١.٦	١٥	٣.٤	١٢.٠	١٦.٠	٤.٠	١٧.٧	١١.٧	٣٨.٤	٠.٣	١.٧
١٩٩٨	١٢.١	١٠.٥	١.٦-	١٣.٣	١١.٤	١.٩-	١٤.٢	٧.٤	٢٨.٧	٠.٣	١.٨
١٩٩٩	١٣.٧	١٥.٤	١.٧	١١.٩	١٣.٨	٢.٠	١٥.٤	١٠.٣	٣٤.٣	٠.٣	٢
٢٠٠٠	١٦.٧	٢٥.٢	٨.٥	١١.٤	٢١.٣	٩.٩	١٨.٤	١٨.٥	٤٩	٠.٣	٢
٢٠٠١	١٥.٢	١٩.٨	٤.٦	١٢.٤	١٧.٩	٥.٥	١٦.٦	١٤.٨	٤٢.٥	٠.٣	٢.١
٢٠٠٢	١٥.٨	١٨.٣	٢.٥	١٤.٠	١٧.٠	٣.١	١٧.٨	١٣.٥	٣٥.٥	٠.٣	٢.١
٢٠٠٣	١٨.١	٢٤.٨	٦.٧	١٦.٥	٢٤.٩	٨.٤	٢٢.١	١٩.١	٣٩.٩	٠.٣	٢.٢
٢٠٠٤	٢١.٠	٣٢.١	١١.١	١٩.٢	٣٣.٨	١٤.٦	٢٧	٢٧.٤	٤٦.٢	٠.٢	٢.٢
٢٠٠٥	٢٣.٠	٤٤.٥	٢١.٥	٢٢.٨	٥١.٧	٢٨.٩	٣٥.٦	٤٥.٦	٥٦.٤	٠.٢	٢.٣
٢٠٠٦	٣٥.١	٦٥.٥	٣٠.٤	٢٤.٥	٦٦.٦	٤٢.٠	٤٢.٨	٥٥.٦	٥٤.٨	٠.٢	٢.٤
٢٠٠٧	٣٣.٥	٦١.١	٢٧.٦	٣٢.٥	٧٢.٧	٤٠.٢	٤٥.٨	٥٨.٢	٥٠.٧	٠.٢	٢.٥
٢٠٠٨	٦٧.١	١٠٩.٤	٤٢.٣	٣٨.٢	٩٨.٤	٦٠.٢	٥٥.٥	٨٢.١	٥٥.٧	٠.٢	٢.٧
٢٠٠٩	٣٨.٤	٦٢.١	٢٣.٧	٣١.١	٦٣.٠	٣١.٨	٣٧.٦	٤٠.٣	٣٨.١	٠.٢	٢.٨
٢٠١٠	٤٨.٧	٧٩	٣٠.٣	٣٥.٠	٧٧.٠	٤١.٩	٣٨.٦	٥٦.٨	٤٩.٢	٠.٢	٣
٢٠١١	٦٠.٨	١١٤.٩	٥٤.١	٣٩.٩	١١٢.	٧٢.٩	٤٨.٦	٩٤.٣	٦١.٢	٠.٢	٣.٢
٢٠١٢	٦٠.٤	١٢٣.٧	٦٣.٣	٤٥.٧	١٣٠.	٨٤.٣	٥٢	١٠٦.٣	٦١.١	٠.٢	٣.٣
٢٠١٣	٥٨.٤	١١٥.٥	٥٧.١	٤٦.٦	١٢٣.	٧٦.٨	٤٩.٤	١٠٠.١	٥٧.٤	٠.٢	٣.٥
٢٠١٤	٦٥.٩	١١٠.٥	٤٤.٦	٥١.٣	١١١.	٦٠.١	٤٤.١	٨٨.٢	٥٤.٣	٠.٢	٣.٧
٢٠١٥	٥٩.٦	٦٦.٩	٧.٣	٥١.٥	٦١.٦	١٠.١	٢٩.٩	٤٢.٥	٣٧.١	٠.٣	٣.٨
٢٠١٦	٥٥.٩	٥٥.٢	٠.٧-	٥٣.١	٥٢.١	١.٠-	٢٧.٧	٣٤.٦	٣١.٦	٠.٣	٤
٢٠١٧	٦٢.٥	٦٦.٤	٣.٩	٥٦.٣	٦١.٨	٥.٥	٢٩.٨	٤٤.٢	٣٦.٦	٠.٣	٤.١
٢٠١٨	٧١.٦	٨٤.٥	١٢.٩	٦١.٦	٧٩.٨	١٨.٢	٣٤	٥١.٨	٣٦.٨	٠.٣	٤.١٤
متوسط	٣٤.٧	٥٠.٠	١٥.٤	٢٨.١	٤٨.٩	٢٠.٨	٢٨.١	٣٧.٦	٤٢.٣	٠.٣	٢.٦
اقل قيمة	٨.٩	٦.٩	٩.٨-	١٠.٥	١.٩	١٢.٠-	٥.٤	٠.٩	٨.٦	٠.٣	١.٦
اكبر قيمة	٧١.٦	١٢٣.٧	٦٣.٣	٦١.٦	١٣٠.١	٨٤.٣	٥٥.٥	١٠٦.٣	٦١.٢	٠.٣	٤.١٤

المصدر: الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من **الجدول السابق**: أن الاقتصاد الكويتي منطلق بقوة لدرجة عدم تأثره بالأحداث السياسية والأزمات المالية، والتي عصفت باقتصاد دول أخري كثيرة، أي أن هذا الاقتصاد قادر علي امتصاص الأزمات الاقتصادية، هذا ما سيتم بيانه في **الأتي**:

أ- تطور إجمالي الناتج المحلي:

- ارتفع إجمالي الناتج المحلى من ١٨.٤ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الي ١٤٠,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨ بمتوسط خلال الفترة بلغ نحو ٨٠,٤ مليار دولار بحد أدنى ١١ مليار دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى نحو ١٧٤.٢ مليار دولار عام ٢٠١٢.
- يلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي قد تأثربالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي:**

المرحلة الأولي في عام ١٩٩١: حيث تراجع اجمالي الناتج المحلي من ١٨,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الي ١١ مليار في عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠.

المرحلة الثانية في عام ١٩٩٨: حيث تراجع اجمالي الناتج المحلي من ٣٠,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ٢٥,٩ مليار دولار في عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٨، ويرجع ذلك أن دول جنوب شرق آسيا ومنها سنغافورة تقوم باستيراد حاجاتها النفطية من دول الخليج والذي يعتبر المصدر الرئيسي للناتج المحلي في هذه الدول ومنها الكويت، وهذه الأزمة أثرت بالسلب علي معدلات الاستثمار في هذه الدول وكذلك علي معدلات النمو مما أدي الي تراجع الواردات النفطية من دول الخليج، فأثر بالسلب علي ناتجها المحلي الاجمالي ومنها الكويت.

المرحلة الثالثة في عام ٢٠٠٩: تراجع اجمالي الناتج المحلي من ١٤٧,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ١٠٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

- كما يلاحظ أن اجمالي الناتج المحلي قد مر بمرحلتين متباينتين خلال فترة الدراسة، **كالأتي:**

المرحلة الأولي خلال (١٩٩٠-٢٠٠٠): انخفاض اجمالي الناتج المحلي، حيث تراوح من (١١-٣٧,٧) مليار دولار خلال هذه الفترة.

المرحلة الثانية خلال (٢٠٠١-٢٠١٨): ارتفاع اجمالي الناتج المحلي، حيث تراوح بين (٣٤,٩- ١٧٤,٢) مليار دولار خلال هذه الفترة.

ب- معدل نمو إجمالي الناتج المحلي.

- بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نحو ٤,٦% بحد أدنى سالب٧,١% في عام ٢٠٠٩ وبحد أقصى ٣٤% في عام ١٩٩٣.

- يلاحظ أن معدل نمو اجمالي الناتج قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي:**

المرحلة الأولي في عام ١٩٩١: تراجع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من سالب ١% في عام ١٩٩٠ الي سالب ١,١% في عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠.

المرحلة الثانية في عام ١٩٩٩: تراجع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من ٣,٧% في عام ١٩٩٧ الي –١,٨% في عام ١٩٩٩ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٨، ويرجع ذلك أن دول جنوب شرق آسيا ومنها سنغافورة تقوم باستيراد حاجاتها النفطية من دول الخليج والذي يعتبر المصدر الرئيسي للناتج المحلي في هذه الدول ومنها الكويت، وهذه الأزمة أثرت بالسلب علي معدلات الاستثمار في هذه الدول وكذلك علي معدلات النمو مما أدي الي تراجع حجم وارداتها النفطية من دول الخليج، فأثر بالسلب علي معدل نمو الناتج المحلي لدول الخليج ومنها الكويت.

المرحلة الثالثة في عام ٢٠٠٩: تراجع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من ٢,٥% في عام ٢٠٠٨ إلي سالب ٧,١% في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

- كما يلاحظ أن معدل نمو اجمالي الناتج المحلي قد مر بمرحلتين متباينتين، **كالأتي:**

المرحلة الأولي خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠٠٠): كان معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في أغلبها ضعيفاً، حيث تراوح من (–١,٨%– ٨,٤%).

المرحلة الثانية خلال الفترة (٢٠٠١–٢٠١٨): كان معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في معظم سنوات هذه الفترة، كبيراً، حيث تراوح بين (–٧,١%– ١٧,٣%).

ج–اجمالي الادخار المحلي:

تراوح متوسط حجم الادخار المحلي ٣٦,١ مليار دولار، وبلغ حده الأدني –٧,٦ مليار دولار في عام ١٩٩١، وحده الأقصي ١٠٦.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٢، كما تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية ، **كالأتي:**

الظاهرة الأولي في عام ١٩٩١: تراجع حجم الادخار المحلي من ٠,٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلي –٧,٦ مليار دولار في عام ١٩٩١ متأثرة بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠.

الظاهرة الثانية في عام ١٩٩٨: تراجع حجم الادخار المحلي من ٨,٢ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلي ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثرة بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٨.

الظاهرة الثالثة في عام ٢٠٠٩: تراجع حجم الادخار المحلي من ٨٦.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلي ٥٠,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

د- معدل البطالة:

- بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة بلغ ١,٥% بحد أدنى ٠,٥% ١٩٩١، وبحد أقصى ٢,٩% في عام ٢٠١١، وهو أقل معدلات البطالة في العالم

هـ- معدل التضخم:

- بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة ٣,١% بحد أدنى -٠,٥% في عام ١٩٩٢ وبحد أقصى ١٠,٦% في عام ٢٠٠٨.
- يلاحظ أن معدل التضخم قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي:**

المرحلة الأولي في عام ١٩٩٩: ارتفاع معدل التضخم من ٠,١% في عام ١٩٩٨ الي ٣% في عام ١٩٩٩ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٨.

المرحلة الثانية في عام ٢٠٠٨: ارتفع معدل التضخم من ٥,٥% في عام ٢٠٠٧ الي ١٠,٦% في عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

- كما يلاحظ أن معدل التضخم قد مر بمرحلتين متباينتين خلال فترة الدراسة، **كالأتي:**

المرحلة الأولي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠): كان معدل التضخم في أغلبها كبيراً، حيث تراوح بين (-٠,٥%- ٩,٨%).

المرحلة الثانية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٨): كان معدل التضخم في معظم سنوات هذه الفترة ضعيفاً، حيث تراوح بين (٠,٩%- ١٠,٦%).

و- التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار المحلي):

- بلغ متوسط التكوين الرأسمالي ١٥,٢ مليار دولار بحد أدنى ٣,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ٣٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٨.
- يلاحظ أن التكوين الرأسمالي قد تأثر بالأحداث والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي:**

المرحلة الأولي في عام ١٩٩٢: تراجع التكوين الرأسمالي من ٤,٦ مليار دولار في عام ١٩٩١ إلي ٤,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٢ متأثرة بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠.

المرحلة الثانية في عام ١٩٩٩: تراجع التكوين الرأسمالي من ٤,٨ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلي ٤,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٩ متأثرة بالازمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨.

المرحلة الثالثة في عام ٢٠٠٨: تراجع التكوين الرأسمالي من ٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلي ١٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨ متأثرة بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ز- الاستثمار الأجنبي المباشر:

- بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة بلغ ٣,٤ مليار دولار بحد أدنى -٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ وبحد أقصى نحو ١٥,٢ مليار دولار عام ٢٠١٣.
- يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي:**

المرحلة الأولي في عام ١٩٩١: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٠,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الي (-٠.٢) مليار في عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠.

المرحلة الثانية في عام ٢٠٠٩: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٩,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

- كما يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد مر بمرحلتين متباينتين خلال الفترة، **كالأتي:**

المرحلة الأولي خلال (١٩٩٠-٢٠٠٠): انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تراوح من (-١,٩-١,٤) مليار دولار خلال هذه الفترة.

المرحلة الثانية خلال (٢٠٠١-٢٠١٨): ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تراوح من (- ٤,٩-١٥,٢) مليار دولار خلال هذه الفترة.

ح- الايرادات السياحية:

- بلغ متوسط الايرادات السياحية خلال الفترة ٠,٥ مليار دولار بحد أدنى صفر مليار دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٠,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩.

- يلاحظ أن الايرادات السياحية قد تأثرت بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، **ففي عام ١٩٩١:** تراجعت الايرادات السياحية من ٠,١ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلي صفر مليار دولار عام ١٩٩١ متأثراً بغزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠.

ط- الانفاق العام:

- بلغ متوسط الانفاق العام خلال الفترة نحو ٣٤,٧ مليار دولار بحد أدنى ٨,٩ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى نحو ٧١,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨.
- يلاحظ أن اجمالي الانفاق العام قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية، **كالأتي: ففي عام ٢٠٠٩:** تراجع الانفاق العام من ٦٧,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٣٨,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ي- الايراد العام:

- بلغ متوسط الايراد العام خلال الفترة نحو ٥٠ مليار دولار بحد أدنى ٦.٩ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى نحو ١٢٣,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٢.
- يلاحظ أن اجمالي الإيراد العام قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي:**

المرحلة الأولي في عام ١٩٩٨: تراجع الإيراد العام من ١٥ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ١٠.٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور في عام ١٩٩٨.

المرحلة الثالثة في عام ٢٠٠٩: تراجع الإيراد العام من ١٠٩,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٦٢,١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ك- صافي الميزانية:

- بلغ صافي الميزانية يشير الي تحقيق فائض في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة نحو ١٥,٤ مليار دولار بحد أدنى عجزاً (٩,٨) مليار دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى فائضاً ٦٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢.
- يلاحظ أن صافي الميزانية قد تأثر بالأحداث والاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي**[١١]:

(١١) **ملحوظة**: يلاحظ أن الإيراد العام في الكويت يعتمد بصفة أساسية علي النفط، ولا شك أن التغيرات السياسية والاقتصادية تؤثر علي أسعار النفط، وعليه تؤثر علي الايراد العام ومن ثم علي صافي الميزانية.

المرحلة الأولي في عام ١٩٩١: تزايد عجز الميزانية من (-٢) مليار دولار في عام ١٩٩٠ الي عجز -٩,٨ مليار دولار عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠.

المرحلة الثانية في عام ١٩٩٨: تحول الفائض الميزانية من ٣,٤ مليار دولار عام ١٩٩٧ الي عجز (-١.٦) مليار دولار في عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨.

المرحلة الثالثة في عام ٢٠٠٩: تراجع فائض الميزانية من ٤٢,٣ مليار دولار فائضاً في عام ٢٠٠٨ الي ٢٣,٧ مليار دولار فائضاً عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ل- اجمالي الواردات السلعية والخدمية:

- بلغ متوسط اجمالي الواردات خلال الفترة نحو ٢٨.١ مليار دولار بحد أدنى ١٠.٥ مليار دولار في عام ١٩٩٤ وبحد أقصى نحو ٦١.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨.
- يلاحظ أن اجمالي الواردات قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي:**

المرحلة الأولي في عام ٢٠٠٩: تراجع اجمالي الواردات من ٣٨,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٣١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

المرحلة الثانية: انخفاض حجم الواردات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)، فتراوحت من (-١٠,٥ ١٣,٨) مليار دولار، ولكنها إرتفعت خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٨)، فتراوحت من (١٢,٤-٦٢,٦) مليار دولار.

م- اجمالي الصادرات السلعية والخدمية:

- بلغ متوسط اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة نحو ٤٨,٩ مليار دولار بحد أدنى ١,٩ مليار دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى نحو ١٣٠,١ مليار دولار عام ٢٠١٢.
- يلاحظ أن اجمالي الصادرات قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي:**

المرحلة الأولي في عام ١٩٩١: تراجع إجمالي الصادرات من ٨,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الي ١,٩ مليار في عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠.

المرحلة الثانية في عام ١٩٩٨: تراجع اجمالي الصادرات من ١٦ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ١١,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٨.

المرحلة الثالثة في عام ٢٠٠٩: تراجع اجمالي الصادرات من ٩٨,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٦٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

- كما يلاحظ أن اجمالي الصادرات قد مر بمرحلتين متباينتين خلال فترة الدراسة، **كالأتي:**

المرحلة الأولي خلال (١٩٩٠-٢٠٠٠): انخفاض اجمالي الصادرات، حيث تراوحت بين (١,٩-٢١,٣) مليار دولار خلال هذه الفترة.

المرحلة الثانية خلال (٢٠٠١-٢٠١٨): ارتفاع اجمالي الصادرات، حيث تراوحت بين (١٧-١٣٠,١) مليار دولار خلال هذه الفترة.

ن- صافي الميزان التجاري:

- بلغ متوسط صافي الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠.٨ مليار دولار بحد أدنى -١٢ مليار دولار عجزاً في عام ١٩٩١وبحد أقصى ٨٤.٣ مليار دولار فائضاً عام ٢٠١٢.
- يلاحظ أن صافي الميزان التجاري قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي:**

المرحلة الأولي في عام ١٩٩١: تزايد عجز الميزان التجاري من -٢,٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلي -١٢ مليار في عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩١.

المرحلة الثانية في عام ١٩٩٨: تراجع فائض صافي الميزان التجاري من ٤ مليار دولار عام ١٩٩٧ الي -١,٩ مليار دولار عجزاً عام ١٩٩٨متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨.

المرحلة الثالثة في عام ٢٠٠٩: تـراجع فائض صافي الميزان التجاري من ٦٠,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الي ٣١,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

- كما يلاحظ أن صافي الميزان التجاري قد مر بمرحلتين متباينتين خلال فترة الدراسة، **كالأتي:**

المرحلة الأولي خلال (١٩٩٠-٢٠٠٠): حقق في أغلبها الميزان التجاري عجزاً أو فائضاً بسيطاً تراوح من -١٢ مليار دولار عجزاً الي ٩,٩ مليار دولار فائضاً.

المرحلة الثانية خلال (٢٠٠١-٢٠١٨): حقق الميزان التجاري فائضاً في كل السنوات تراوح بين (٣,١-٨٤,٣) مليار دولار خلال هذه الفترة.

ش- نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي:

- بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٨,١ الف دولار بحد أدنى ٥,٤ الف دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٥٥,٥ الف دولار في عام ٢٠٠٨.
- يلاحظ أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية ، **كالأتي:**

الظاهرة الأولي في عام ١٩٩١: تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ٨,٨ الف دولار عام ١٩٩٠ إلي ٥,٤ الف دولار عام ١٩٩١ متأثراً بغزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠.

الظاهرة الثانية في عام ١٩٩٨: تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ١٧,٧ الف دولار عام ١٩٩٧ إلي ١٤,٢ الف دولار عام ١٩٩٨ متأثراً بأزمة النمور الأسيوية عام ١٩٩٨.

الظاهرة الثالثة في عام ٢٠٠٩: تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ٥٥,٥ الف دولار عام ٢٠٠٨ إلي ٣٧.٦ الف دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ع- ايرادات القطاع النفطي:

- بلغ متوسط ايراد قطاع النفط خلال الفترة نحو ٣٧,٦ مليار دولار بحد أدنى ٠,٩ مليار دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى نحو ١٠٦,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢.
- يلاحظ أن ايراد قطاع النفط قد تأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، **كالأتي:**

المرحلة الأولي في عام ١٩٩١: تراجع ايراد قطاع النفط من ٧,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الي ٠.٩ مليار في عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠.

المرحلة الثانية في عام ١٩٩٨: تراجع ايراد قطاع النفط من ٩.٩ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ٥.٧ مليار دولار في عام ١٩٩٨ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية في عام ١٩٩٨.

المرحلة الثالثة في عام ٢٠٠٩: تراجع ايراد قطاع النفط من ٨٢,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٤٠,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

- كما يلاحظ أن ايراد القطاع النفطي قد مر بمرحلتين متباينتين خلال فترة الدراسة، **كالأتي:**

المرحلة الأولي خلال (١٩٩٠-٢٠٠٠): انخفاض ناتج قطاع النفط، حيث تراوح بين (٠.٩- ١٨,٥) مليار دولار خلال هذه الفترة.

المرحلة الثانية خلال (٢٠٠١-٢٠١٨): ارتفاع الايراد، حيث تراوح بين (١٣,٥-١٠٦,٣) مليار دولار خلال هذه الفترة.

- يلاحظ أن نسبة ايراد القطاع النفطي الي اجمالي الناتج المحلي قد مرت بعدة مراحل متباينة:

- شكل ايراد قطاع النفط الي اجمالي الناتج المحلي نسبة كبيرة، تراوحت بين (٨,٦%-٦١.٢%) خلال تلك الفترة، مما يدلل علي أهمية هذا القطاع للاقتصاد الكويتي.

- يلاحظ انخفاض نسبة ايرات قطاع النفط الي اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٠) فتراوحت بين (٨,٦%-٤٩%)، ولكنها ارتفعت خلال الفترة من (٢٠٠١-٢٠١٨) فتراوحت بين (٣١,٦%-٦١.٢%).

ف- سعر الصرف:

- بلغ متوسط سعر الصرف للدينار الكويتي مقابل الدولار ٠,٣ دينار مقابل الدولار، بحد أدني ٠,٢٧ وبحد أقصي ٠,٣١، وتراوح بين (٠,٢٧-٠,٣١) خلال الفترة، حيث أنه اتسم بالاستقرار.

ص- عدد السكان:

- بلغ متوسط عدد السكان خلال الفترة نحو ٢,٦ مليون نسمة، بحد أدنى ١,٦ مليون في عام ١٩٩٥ وبحد أقصى ٤,١٤ مليون في عام ٢٠١٨.
- يلاحظ أن عدد السكان قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية، حيث أن الغالبية العظمي من سكان الكويت أجانب عاملين بها، **كالأتي:**

المرحلة الأولي في عام ١٩٩١: انخفض عدد السكان من ٢,١ مليون عام ١٩٩٠ الي ٢ مليون عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، لأن نسبة العمالة الأجنبية في الكويت كبيرة، فأدي الغزو العراقي الي عودتهم لأوطانهم، مما أدي الي تراجع عدد السكان في الكويت.

المرحلة الثانية: يلاحظ انخفاض عدد السكان خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)، فتراوح من (١,٦-٢,١) مليون، بينما ارتفع خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٨) فتراوح بين (٢-٤.٢) مليون نسمة.

المحور الثالث

قياس أثر الادخار والاستثمار علي النمو الاقتصادي في الكويت

سيتم تقدير العلاقة بين الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في الكويت، كما بالنموذج التالي:

$$GDP=a_0+a_1X_1+a_2X_2+a_3X_3+a_4X_4+a_5X_5+a_6X_6+a_6X_6+\ldots\ldots a_{11}X_{11}$$

- **المتغير التابع:**

(GDP): معدل النمو الاقتصادي في الكويت.

- **المتغرات المستقلة:**

X_1: الإدخار المحلي.

X_2: الاستثمار المحلي.

X_3: الفجوة الداخلية (الإدخار المحلي – الاستثمار المحلي).

X_4: الصادرات.

X_5: الواردات.

X_6: الفجوة الخارجية (الصادرات – الواردات).

X_7: الاستثمار الأجنبي المباشر.

X_8: صافي الميزانية.

X_9: معدل التضخم.

X_{10}: معدل البطالة.

X_{11}: نسبة الإيرادات السياحية الي إجمالي الناتج المحلي.

وبتقدير العلاقة التالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، تبين وجود علاقة طردية بين الادخار والاستثمار وبين النمو الاقتصادي في الكويت، **كما يلي**[١٢]:

$$GDP = +25.763+1.181\ X_1 + 0.65\ X_2 - 0.48\ X_3 + 0.48\ X_4 - 0.281\ X_5 + 0.558\ X_6 + 1.455 X_7 + 0.290\ X_8 - 10.435 X_9 - 0.035\ X_{10} + 8.580 X_{11}$$

(١٢) الملحق.

t = (0.303)* (0.833)* (0.413)* (0.029)* (0.041)* (1.193)* (−1.832)* (0.897)*

(0.053)* (−0.995)* (2.496)* (−0.964)*

R^2= 0.872

F= 21.376**

وتوضح نتائج المعادلة السابقة، **الأتي**:

- **<u>من الناحية الاقتصادية:</u>**

جاءت النتائج متفقة مع فروض النظرية الاقتصادية، حيث تشير معاملات الانحدار لأهم العوامل التي تؤثر علي المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) في الكويت إلي وجود علاقة طردية بين المتغير التابع من جانب، وبين كلٍ ($X_1, X_2, X_4, X_6, X_7, X_8, X_{11}$) أي مع (الإدخار المحلي، والاستثمار المحلي، والصادرات، والفجوة الخارجية بين الصادرات والواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وصافي الميزانية، ونسبة الإيرادات السياحية الي إجمالي الناتج المحلي)، وهذا يعني أن زيادة هذه المتغيرات أو أحدهما يؤدي إلي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وكانت العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) وبين كل من (X_3, X_5, X_9, X_{10}) أي مع (الفجوة الداخلية بين الإدخار والاستثمار، الورادات، والتضخم والبطالة) وهذا يعني أن زيادة هذه المتغيرات أو إحداها يؤدي إلي تراجع معدل النمو الاقتصادي.

كما اتضح أن العلاقة بين الفجوة الداخلية (الإدخار– الاستثمار) عكسية لأن الإدخار كان أكبر من الاستثمار في الكويت ويؤدي هذا إلي تباطؤ معدل النمو الاقتصادي، بينما كانت العلاقة طردية بين الفجوة الخارجية(الصادرت– الواردات)، وهذا يعني زيادة في فائض الميزان التجاري، وزيادة الطلب الخارجي علي المنتجات المحلية، مما يؤدي إلي زيادة التوظف ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي

- **<u>من الناحية الاحصائية:</u>**

أ– جاءت معاملات الإنحدار كلها معنوية لتشير إلي أن المتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع.

ب- تشير نتائج معامل التحديد والذي بلغ ٠.٨٧٢، إلي أن المتغيرات المستقلة الشارحة موضع الدراسة تفسر نحو ٨٧.٢% من التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النسبة الباقية والتي تمثل (١٢.٨%) فترجع لعوامل أخري غير مدروسة، ويؤكد ما سبق قيمة "**F**" المحسوبة والتي بلغت نحو ٢١.٣٧٦ وكانت معنوية، وهذا يعني أن النموذج صالح للقياس.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تبين صحة الفرض البحثي القائل:

توجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الادخار والاستثمار وبين النمو الاقتصادي في الكويت.

وبتقدير العلاقة التالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، تبين وجود علاقة طردية بين الادخار والاستثمار وبين النمو الاقتصادي في الكويت، **كما يلي:**

$$GDP = +25.763+1.181\ X_1 + 0.65\ X_2 - 0.48\ X_3 + 0.48\ X_4 - 0.281\ X_5 + 0.558\ X_6 + 1.455X_7 + 0.290\ X_8 - 10.435X_9 - 0.035\ X_{10} + 8.580X_{11}$$

$$t = (0.303)^* \quad (0.833)^* \quad (0.413)^* \quad (0.029)^* \quad (0.041)^* \quad (1.193)^* \quad (-1.832)^* \quad (0.897)^* \quad (0.053)^* \quad (-0.995)^* \quad (2.496)^* \quad (-0.964)^*$$

$R^2 = 0.872$

$F = 21.376^{**}$

وتوضح نتائج المعادلة السابقة، **الأتي:**

- **<u>من الناحية الاقتصادية:</u>** جاءت النتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية، حيث تشير معاملات الانحدار لأهم العوامل التي تؤثر علي المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) في الكويت إلي وجود علاقة طردية بين المتغير التابع من جانب، وبين كلٍ ($X_1, X_2, X_4, X_6, X_7, X_8, X_{11}$) أي مع (الإدخار المحلي، والاستثمار المحلي، والصادرات، والفجوة الخارجية

بين الصادرات والواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وصافي الميزانية، ونسبة الإيرادات السياحية الي إجمالي الناتج المحلي)، وهذا يعني أن زيادة هذه المتغيرات أو أحدهما يؤدي إلي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وكانت العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) وبين كل من (X_3,X_5,X_9,X_{10}) أي مع (الفجوة الداخلية بين الإدخار والاستثمار، الورادات، والتضخم والبطالة) ويعني أن زيادة أي من هذه المتغيرات يؤدي إلي تراجع معدل النمو.

- **<u>من الناحية الاحصائية:</u>** جاءت معاملات الإنحدار كلها معنوية لتشير إلي أن المتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع، وتشير نتائج معامل التحديد والذي بلغ ٠.٨٧٢، إلي أن المتغيرات المستقلة الشارحة موضع الدراسة تفسر نحو ٨٧.٢% من التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النسبة الباقية والتي تمثل (١٢.٨%) فترجع لعوامل أخري غير مدروسة، ويؤكد ما سبق قيمة "**F**" المحسوبة والتي بلغت نحو ٢١.٣٧٦ وكانت معنوية، وهذا يعني أن النموذج صالح للقياس.

ثانياً: التوصيات:

١- بضرورة إعطاء المزيد من الحوافز للاستثمارات وتقديم المزايا للمستثمرين.
٢- زيادة تحفيز القطاع الخاص في المجال الإستثماري بتقديم المزايا الضريبية والجمركية.
٣- زيادة الاستقرار السياسي والأمني لما له من تأثير إيجابي مباشر علي الاستثمار.
٤- إبراز المزايا النسبية ونقاط القوة التي تتمتع بها الدولة.

المراجع

١. احصاءات البنك الدولي، ٢٠١٩.
٢. جميل طاهر، النفط والتنمية فى الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤.
٣. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، الجزء الثاني، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
٤. غدير بنت سعد الحمود، **العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص فى إطار التنمية الاقتصادية السعودية**، رسالة ماجستير، (السعودية: جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية ، ٢٠٠٢).
٥. مروة سعودى، مناخ الاستثمار فى مصر: دروس وتحديات، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس عشر، العدد الأول**، (القاهرة: معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٧).
٦. ميشيل تودارو، ترجمة : محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، (الرياض: دار المريخ، ٢٠٠٧).
٧. وكالة موديز للتصنيف الائتمانى: "انهيار النفط"، ٢٢-١٢-٢٠١٥، (تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/٢٦).
٨. صحيفة "الأنباء" الكويتية، ١٤ فبراير ٢٠١٦، (اجراء لتقنين افنفاق الحكومى"، العدد (١٤٣٦٩)، وأنظر أيضاً صحيفة "السياسة" الكويتية، ٣ إبريل ، العدد (١٦٩٨٦).
9. Philip Stephen: "**The Petrodollar Age is no more**". Financial Times, Feb 11, 2016.
10. Shapiro Edward , "**Macroeconomic Analysis**", Thomson learnining,1995.